مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث	الموضوع: المراة والتنمية المستدامة		ا لرقم
	المصدر : صوت المراة العربية	موقع الواب :	البلد : تونس
		التاريخ01 -10-2010	العدد و [ص]: 6

المؤتمر الثالث لمنظّمة المرأة العربيّة:

من أجل رؤية عربيّة حول مشاركة المرأة في التّنمية المستدامة

ويسعى المؤتمر إلى تحقيق عدّة أهداف من بينها التّوعية المتّصلة بمفهوم التّنمية المستدامة ومساراتها، وترسيخ مبدأ الشّراكة بإبراز دور المرأة العربيّة ومكانتها في مسار التّنمية المستدامة، كما يهدف إلى بلورة رؤيةٍ عربيّة مستقبليّة مشتركة حول المستوى المطلوب لمشاركة المرأة في مسار التّنمية المستدامة وإيجاد إطار عمل لإدماج بُعد التّنمية كبُعدٍ ثابت ومرجعي في كلّ مجالات التّنمية، بما يراعي خصوصيّات المرأة في الوسطين الحضري والرّيفي سواء في مستوى التّخطيط والبرمجة لمختلف المشروعات التّنمويّة أو عند التّقييم وقياس مردوديّتها على المرأة.

وتغطّي محاور المؤتمر، التي يساهم في تقديمها خبراءٌ وباحثون عرب ومن فرنسا والولايات المتّحدة، موضوع المرأة والتّنمية المستدامة من مداخل عدّة، انطلاقًا من ورقة منهجيّة تتناول المفهوم ومرجعيّاته الدّوليّة، ثمّ يتطرّق إلى الأبعاد المختلفة لعلاقة المرأة بالتّنمية في جوانبها الاقتصاديّة والصّحّية والاجتماعيّة والتّربويّة والثّقافيّة والبيئيّة والسّياسيّة، وما يتعلّق بالنّزاعات المسلّحة وأثرها على المرأة كتَحدٍّ وعائق أمام التّنمية المستدامة.

خيارٌ استراتيجي

ويأتي انعقاد مؤتمر «المرأة العربيّة شريك أساسي في مسار التّنمية المستدامة» بعد انعقاد المؤتمر الأوّل للمنظّمة أيّام 13 ـ 14 ـ 15 نوفمبر 2006 في البحرين تحت عنوان «ستّ سنوات بعد القمّة الأولى للمرأة العربيّة، الإنجازات والتّحدّيات»، وبعد المؤتمر الثّاني الذي تمّ عقده في دولة الإمارات العربيّة المتّحدة أيّام 11 ـ 12 ـ 13 نوفمبر 2008 تحت عنوان «المرأة في مفهوم وقضايا الإنسان: المنظور العربي والدّولي»، انطلاقًا من تنامي الوعي داخل بلداننا العربيّة بأنّ حقوق المرأة جزءٌ لا يتجزّأ من حقوق الإنسان، وأنّ تقدّم مجتمعاتنا لا يمكن تحقيقه في غياب جهود المرأة التي تُعتبر ركيزةً أساسيّة من ركائز التّنمية الشّاملة والمستدامة، وأنّ أيّ إقصاءٍ للمرأة عن مسار التّنمية، صانعة لها أو جانية لثمارها، هو عملٌ مُنافٍ للمنظومات الحقوقيّة الكونيّة وللقيم الإنسانيّة.

كما أنّ التّحوّلات الدّوليّة العاصفة، وما شهده العالم من أوجهٍ مختلفة للأزمة الاقتصاديّة والماليّة الدّوليّة ومن آثارٍ سلبيّة لها، تطرح على دُولنا العربيّة تحدّيات خطيرةً تستوجب إشراك ومضاعفة جهود جميع القوى الحيّة، رجالاً ونساءًا، من أجل مواجهة هذه التّحدّيات، وذلك إبقاءً على ما حقّقته دُولنا من مكاسب في مجالات الخدمات الصّحّيّة والتّعليميّة والبُنى التّحتيّة، وتطلّعًا إلى منظومات تنميةٍ اقتصاديّة واجتماعيّة مستقرّة ومتوازنة يكون للمرأة فيها دورًا مؤثّرًا وفاعلاً، بالقدر الذي تكون فيه مستفيدة منها. وهو ما يقتضي فتح المجالات واسعةً لمشاركة المرأة في جميع مسارات التّنمية ومستوياتها وأبعادها من أوجه النّشاط الاقتصادي والبناء الاجتماعي والسّياسي، كما يقتضي تأهيلها، وبشكلٍ متكافئ مع الرّجل، للقيام بهذه الأدوار. كما أنّ ما تطرحه العولمة، في إطار ديناميّكيّتها المتسارعة بل والجارفة، من آثارٍ سلبيّة

على سوق العمل، وبالذّات على الأيدي العاملة من النّساء، من خلال الإلقاء بأعداد هائلة منهنّ خارج الدّورات الاقتصاديّة وتهميشها، وهو ما تسبّب في تنامي ظاهرة تأنيث الفقر، يجعل من طرح قضيّة مشاركة المرأة العربيّة في التّنمية المستدامة خيارًا استراتيجيًّا وحضاريًّا على قدر من الأهميّة بالنّسبة لحاضر ومستقبل مجتمعاتنا.

وينطلق هذا المؤتمر، ولا شكّ أيضًا، من روح ونتائج القمّة العربيّة السّادسة عشرة التي احتضنتها تونس يومي 22 و23 ماي 2004، والتي أفضتْ إلى توقيع وثيقة العهد والميثاق والتّضامن بين قادة الدّول العربيّة، وإلى إصدار بيان تونس حول مسيرة التّحديث والتّطوير في الوطن العربي والعمل على مواصلة الإصلاح والتّحديث في بلداننا العربيّة، مواكبةً للمتغيّرات العالميّة المتسارعة من خلال تعزيز الممارسة الدّيمقراطيّة وتوسيع المشاركة في المجال السّياسي والشأن العام، وتعزيز دور مكوّنات المجتمع المدني كافّة في بلورة معالم مجتمع الغد، وتوسيع مشاركة المرأة في المجالات السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة والتّربويّة، ودعم حقوقها ومكانتها في المجتمع، ومواصلة النّهوض بالأسرة والعناية بالشّباب العربي.

فجوات تنمويّة

هذا عمّا يمكن أن يمثّل الإطار المرجعي الفكري لهذا المؤتمر الذي يذهب في اتّجاه الحرص على تكريس خيارات سياسيّة واجتماعيّة واقتصاديّة وتربويّة وثقافيّة تقوم على مبدأ المساواة العادلة بين المرأة والرّجل، وعلى مبدأ الشّراكة التّامّة في تحقيق التّنمية المتضامنة والمستدامة، واستفادة الجميع، رجالا ونساءً، وأجيالا صاعدة، من نتائجها.

أمّا على مستوى ما سيُطرح على طاولة البحث من أفكار وآراء وتصوّرات حول علاقة المرأة بالتّنمية المستدامة، فإنّ أهمّيّتها، تتمثّل ولا شكّ، في الوقوف على تلك الفجوة القائمة بين سقف تطلّعات النُّخب السّياسيّة والفكريّة العربيّة وتطلّعات المرأة العربيّة ذاتها نحو تحقيق واقع أفضل لها، وبين معيش المرأة العربيّة بما فيه من تهميش وإقصاء لدورها وحطٍّ من كرامتها وامتهانٍ لحقوقها.

ولا شكّ أنّ المتأمّل في مسارات التّنمية العربيّة يلاحظ، ولا شكّ، تصاعد الإهتمام بقضايا المرأة، وتضاعف عدد المنتصرين لحقوقها، وتنامي دورها داخل الأسرة وفي المجتمع. كما يمكننا ملاحظة التّغيّرات الجذريّة والهامّة الحاصلة على واقع المرأة الاقتصاديّ والاجتماعي والسياسي.

بلورة رؤية عربيّة مستقبليّة مشتركة حول المستوى المطلوب لمشاركة المرأة في مسار التّنمية المستدامة

إقصاء المرأة عن مسار التّنمية
عمل مُنافٍ للمنظومات الحقوقيّة الكونيّة وللقيم الإنسانية

فعلى مستوى التّعليم تمكّنت أجيالٌ من النّساء العربيّات من الاستفادة من الخدمات التّعليميّة التي ارتفعت في البلدان العربيّة بنسبة كبيرة، منذ ستّينات القرن الماضي، وأفضى ارتقاء المرأة العربيّة في السُّلّم التّعليمي إلى ارتقائها في السُّلّم الوظيفي، ووصول العديد من النّساء العربيّات إلى مناصب القرار. كما ارتفعت مساهمة المرأة العربيّة في الحياة الاقتصاديّة، وقد شملت هذه المشاركة قطاعات كانت في السّابق حكرًا على الرّجال. وتوسّعت كذلك مساهمة المرأة في القطاع الخاصّ، وأصبحت العديد من العربيّات يرأسن مؤسّسات إنتاجيّة غير تقليديّة، وبفعل انفتاح البلدان العربيّة على ثورة المعلومات والاتّصالات، نلحظ كذلك مشاركة تدريجيّة للمرأة في القطاع التّكنولوجي والمعلوماتي.

وساهم إصلاح مدوّنات الأحوال الشّخصيّة في بعض البلدان العربيّة في تطوير أوضاع المرأة، وحماية حقوقها، ورفع بعض أشكال التّمييز، بالتّالي، عنها.

وكان للإرادة السياسيّة في بعض الدّول العربيّة أيضًا دورٌ في تدعيم الحضور النّسائي في المشهد السّياسي، سواء على مستوى مؤسّسات الحكم المحلّي، أو على مستوى البرلمانات، أو على مستوى المسؤوليّات الحكوميّة والحزبيّة، بالرّغم من مآخذ البعض على نظام «الكوتا» أو النّسبة الثّابتة المقرّرة سلفًا لهذا الحضور. وتزايدت نسبة النّساء العربيّات المبدعات في مختلف أشكال الفنون والآداب والبحث العلمي، وتمكّنت بعض النّساء العربيّات من الحصول على جوائز دوليّة في هذا المجال، إلاّ أنّ المرأة العربيّة، كما يقول الباحث الجزائري د. أمين الزّاوي في مداخلته، في المحور الأوّل لهذا المؤتمر «المرأة والبعد التّربوي والثّقافي في التّنمية المستدامة»، مازالت تشكو من نسب مهولة من الأمّيّة، كما أنّ المنظومات التّربويّة العربيّة لا تخلو من آثار سلبية على وضع المرأة، وليس أقلّها، صورة المرأة في المناهج والكتب المدرسيّة، ويعتبر د. الزّاوي، التّنمية المستدامة ترتبط بالإنسان، أي بالثّروة البشريّة في المجتمع، إلاّ أنّ هذه الثّروة لن تكون ايجابيّة وحامية للتّنمية المستدامة إلاّ إذا كانت مؤهّلة، وبعيدة عن كلّ تمييز.

وهو ما يستوجب ربط حقّ المرأة في التّعليم بالممارسة الدّيمقراطيّة، كما يستوجب تخليصها من الأمّيّة، وربط ذلك بفلسفة «التّعليم مدى الحياة»، ويستوجب كذلك التّركيز على التّعليم المهني واعتباره سبيلاً آخر لترقية المرأة العربيّة.

وعلى المتسوى الاقتصادي، الذي يمثّل المحور الثّاني للمؤتمر، يلاحظ الباحث المغربي د. العربي الجعايدي أنّ تأنيث الفقر واقعٌ قائم في المنطقة العربيّة، وأنّه يتعزّز ويتغذّى من هشاشة كبرى ومتنوّعة ومعقّدة، مرتبطة بالواقع الجنسوي ومن العنف المرتكز على النّوع الاجتماعي المسلّط على النّساء.

ولازالت، هنالك، كما يضيف الباحث، ورغم التّقدّم الملحوظ في المشاركة الاقتصاديّة للمرأة، حواجز دون هذه المشاركة مثل السّياسات الوطنيّة للتّعليم، وضعف آفاق التّشغيل أمام الفتيات، والتّسخير المنزلي والزّواج المبكّر، وغير ذلك من المعوقات. ولا تقتصر مشكلة عمل المرأة العربيّة على ضآلة مساهمتها في قوّة العمل، كما يوضّح أيضًا الباحث السّوري د. خضر زكريا، بل تتعدّى ذلك إلى هامشيّة ميادين العمل التي تعمل فيها، حيث أنّ الأكثريّة السّاحقة من النّساء العربيّات تعمل إمّا في الزّراعة التّقليديّة المتخلّفة أو في ميادين الخدمات، ولا سيّما في القطاع غير النّظامي، لذلك فإنّ زيادة مساهمة المرأة العربيّة في القوى العاملة، لا تُعدّ، في رأي د. زكريا، دليلاً على التقدّم الاجتماعي والاقتصادي للبلدان العربيّة، أو دليلاً على مساهمة المرأة في تحقيق التّنمية بوجهٍ عامّ والتّنمية المستدامة بوجهٍ خاصّ.

ويرتبط موضوع المشاركة الاقتصاديّة للمرأة في التّنمية ومساهمتها النّشطة في الحياة العامّة بأوضاعها الصّحيّة، وقد لفت الباحث اليمني د. علي أحمد المضواحي إلى أهميّة النّظر إلى الصّحّة كحقٍّ من حقوق المرأة، وإلى ضرورة توفير نظام صحّي يعتمد العدالة في توزيع الخدمات، وفي شكل مؤسّسي داعم لبرامج صحّة المرأة والطّفل ضمانًا لاستمراريّة الخدمات وتجسيرًا للفجوة القائمة بين الاحتياجات والموارد المتاحة. ولفت الباحث إلى ضرورة الحدّ من الممارسات الخطيرة المرتبطة ببعض العادات الاجتماعيّة السّلبيّة واتّخاذ تدابير لازمة نحوها، واعتماد مشاركة المرأة كأساسٍ في التّنمية الصحيّة التي هي ولا شكّ محور رئيسيٍ في إطار التّنمية المستدامة، وذات بُعد أخلاقي يمثّل مسؤوليّة فرديّة ومجتمعيّة لا بدّ من التّعاون في تحمّلها.

وفي ما يخصّ المشاركة السّياسيّة للمرأة العربيّة التي تعتبر حديثة نسبيًّا، وشهدت تدرّجًا مقبولاً من بعض الأوساط، فإنّ الباحثة المصريّة د. نادية حليم سليمان، تلاحظ ضمن ما طُرح في هذا المحور، أنّ هذه المشاركة لازالت ضعيفة، وتتّسم بالنّخبويّة إلى حدٍّ كبير، وتميل في بعض الحالات إلى أنْ تكون استكمالاً «لواجهة الدّيمقراطيّة».

كما تلاحظ الباحثة، أنّه بالرّغم من تطوّر حجم الجمعيّات النّسائيّة في العالم العربي، إلاّ أنّها لم تتضمّن بُعْدَ التّمكين السيّاسي إلاّ حديثًا. وتعتبر الباحثة أيضًا أنّ الأداء البرلماني للمرأة يُعَدُّ مؤشّرًا شديد الأهميّة في رصد مشاركتها السّياسيّة، غير أنّ قياس هذا الأداء يتّسم «بنخبويّة العضويّة»، وبالضّآلة وعدم الاستمراريّة. ويؤدّي عدم تحصينها بقناعات شعبيّة مجتمعيّة، واستنادها إلى الإرادة السّياسيّة وحدها، إلى تهديدها بعدم الاستدامة حيث لازالت مشاركة المرأة تُتّهم بأنّها تلبية لدعوات غربيّة يتعيّن رفضها. ولإعطاء مشروعيّة لهذا الرّفض فإنّه عادةً ما يرتدي لباس الدّين. وتخلُص الباحثة إلى أنّ الأمل معقودٌ على استراتيجيّات عربيّة جديدة تضمّ حزمة تدخّلات في إطار الدّولة المدنيّة.

وتفاعلاً مع الوعي الدّولي المتنامي بأهميّة الحفاظ على البيئة باعتبارها الحاضن الطّبيعي لمعيش الإنسان، ومصدر حياته ورفاهه وضمان مستقبله، ولبروز الآثار السّلبيّة للصّناعات وبعض الأنشطة الأخرى على التّوازن المناخي، ونظرًا لما تعرفه بعض الموارد الطّبيعيّة المُتاحة في العالم من تناقص، إن لم يكن من نفاذ، ولدور المرأة في حماية هذه الموارد، فقد مثّل محور «المرأة العربيّة والبُعد البيئي للتّنمية المستدامة» أحد المحاور الرّئيسيّة لأشغال هذا المؤتمر. وقد أشارت الباحثة الأردنيّة د. هالة الخيمي الحوراني إلى جملة التّحدّيات البيئيّة التي يواجهها العالم العربي والنّاجمة عن التّغيّرات القطريّة والإقليميّة والدّوليّة، وإلى ما سبّبته الحروب في بداية التّسعينات من آثارٍ سلبيّة على البيئة.

كما أشارت إلى جملة الخطط التّنمويّة للتّخفيف من الآثار السّلبيّة للتّغيّرات البيئيّة وذلك على مستوى الحكومات والمجتمعات المدنيّة، وسلّطت الأضواء على أهميّة دور المرأة في مجال حماية البيئة، وترشيد استهلاك المياه والطّاقة والغذاء، والمحافظة على الصّحّة والحدّ من التلوّث من خلال دورها كأمٍّ ومربّية، إضافة إلى فعاليّتها المؤثّرة في التّنمية المستدامة وصحّة المرأة، وفي التّربية وغرس القيم والارتقاء بالبيئة في الفضاء الخاصّ والعامّ.

رؤية عربيّة مشتركة

ولا شكّ أنّ تجسير الهوّة، التي كُنّا أشرنا إليها، بين تطلّعات النّخب الفكريّة والسّياسيّة العربيّة إلى واقع أفضل للمرأة العربيّة، بين الاستحقاقات السّياسيّة العربيّة في هذا الاتّجاه، وبين واقع أصبح اليوم، وبما يتّسم به من حرمانٍ واقصاء وميْزٍ وتخلّف، «غير محتمل» بعبارة د. الخبير الاقتصادي الدّولي ووزير الاقتصاد التّونسي الأسبق د. الشّاذلي العيّاري يتطلّب رؤية عربيّة مشتركة تقوم على عدّة عناصر، منها، كما اقترح د. العياري، إدراج مقاربة النّوع الاجتماعي في المخطّطات والبرامج التّنمويّة الوطنيّة، وتكامل جهود الحكومات العربيّة ومنظّمات المجتمع المدني الدّاعية إلى تسريع وتيرة الإصلاح والتّحديث، وفق خطّة تعتمد التّدرّج والشّمول وتقترح أهمّ السّياساتٍ والآليّات لمعالجة المعوقات وكسب التّحدّيات، كما طالبت الباحثة الإماراتيّة د. أمل القبيسي.

ولا شكّ أيضًا أنّ تطوير المنظومات التّربويّة والثّقافيّة، والاستراتيجيّات الإعلاميّة العربيّة وتوجيهها نحو تطوير قدرات المرأة العربيّة، وتعميق وعيها بأهمّيّة دورها في المساهمة النّشطة في بناء مجتمعها وتنميته، من شأنه أن يدعم شراكتها في مسار التّنمية المستدامة، وأن يحرّرها من الثّقافة التّقليديّة المعطّلة لطاقاتها، وأن يحفّزها على الإنخراط في ثقافة الخلق والإبداع والابتكار.

وبقدر ما تبدو الرّهانات المطروحة على طاولة بحث هذا المؤتمر كبيرة وخطيرة، فإنّ ما توفّر له من أسباب النّجاح من كفاءاتٍ علميّة متمكّنة، ومن مناخ فكري سياسي تحديثي تنويري داعم لقضايا المرأة، يجعلنا نُعوّل على هذا اللّقاء من أجل بلورة رؤية عربيّة وصيانة برامج وخطط عمل مشتركة من شأنها الارتقاء بالمرأة العربيّة إلى مرتبة الشّريك الأساسي والفاعل في التّنمية المستدامة، وذلك بعيدًا عن الظّرفيّة السّياسيّة وإنّما كخيارٍ استراتيجي لا تراجع عنه، إذ يتوقف عليه مستقبل المجتمعات العربيّة نماءًا ورفاهًا واستقرارًا ■

تطوير قدرات المرأة العربيّة وتعميق وعيها بأهمّيّة دورها في المساهمة في بناء مجتمعها وتنميته